المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences

العدد التاسع/ الجزء الرابع تشرين الأول 2021

دراسة معوقات التنمية في القطاع الزراعي
(دراسة ميدانية- ريف ولاية شمال كردفان)

Study of Obstaclos to Developmet in the Agriultral Sector
(Field Study- North Kordofan State Rural Areas)

1- علي عبدالرحمن سالم أحمد
ALI ABDALRHMAN SALEM AHMAD

2- عزالدين محمد فضل الله عبدالله
EZELDEEN.M.F.ABDALAH

3- بدرالدين عبدالملك الحاج ابوزيد
BADR ELDEEN ABDALMALIK ALHAJ

4- حسن محمد ماشا عربان

1، 2، 3، قسم الاقتصاد_ كلية الاقتصاد والدراسات التجارية _ جامعة كردفان
4، مدير مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي _ جامعة القرآن الكريم
عنوان الإيميل:
aliabdalrhman5@gmail.com-1
eizeddinn@gmail.com-2
badralhaj2014@gmail.com -3

الملخص .

أُجريت هذه الدراسة بولاية شمال كردفان خلال الفترة 2016 – 2018م. تمثلت مشكلة الدراسة في عدم إستدامة التنمية القطاع الزراعي. هدفت الدراسة إلى معرفة معوقات التنمية في القطاع الزراعي في أرياف الولاية ووُضعت للدراسة فرضيات كمحددات للتنمية وكانت الفرضية الأولى هي أن الزراعة في أرياف ولاية شمال كردفان تعاني من صغر الحيازات وعدم كفاية الأمطار وانتشار الآفات. ونصت الفرضية الثانية على أن الزراعة في ريف ولاية شمال كردفان تواجه مشاكل في الري والتخزين.تم إستخدام العينة العشوائية متعددة المراحل حيث تم اختيار 135 قرية من قرى الولاية ومنها اختيرت عينة حجمها 750 فرد. وتم تحليل البيانات بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية إصدار (21)باستخدام مربع كآيللاعتمادية عند مستوى معنوية 0,05. أظهرت النتائج أن الحيازات الزراعية لدى المزارعين صغيرة وتتراوح بين 1– 10 فدانحيث كانت قيمة مربع كآي المحسوبة هي 414.634 والحرجة كانت 18.31 وأن المحصولات الحقلية تعتمد على الأمطار والتي لا تكفي وكانت قيمة مربع كاي المحسوبة هي 279.14 والحرجة كانت 5.991 وكما وُجد أن المحاصيل تتعرض دائماً للآفات الحقلية والتخزينية بقيمةكآي محسوبة 13.560 وحرجة 5.991 ويلاحظ أن قيم مربع كآي المحسوبة أكبر من قيمها الحرجة مما يشير إلى تحقق الفرضية الأولى.تُوصى الدراسة بتوفير التقانات الزراعية وتحسين البنى التحتية لخدمات المياه والصحة والتعليم، ومحاربة الحشرات والحشائش لتحقيق التنمية المتوازنة في الريف.

الكلمات المفتاحية: معوقات، التنمية، الزراعية، الريف، شمال كردفان.

Abstract .

This study was conducted in North Kordofan State during the period 2016–2018. The problem of the study was represented in lack of development sustainability in rural areas. Six hypotheses were placed out as development constraints. The first hypothesis stated that agriculture in the northern Kordofan countryside is characterized by small holdings, suffering from inadequate rainfall and pest prevalence. The second hypothesis is that agriculture in the countryside of North Kordofan faces problems in irrgaation and storage. Multi–stage random sample

was used where 135 villages were selected from the state's villages from which a sample size of 750 individuals was selected. Data were statistically analyzed by the SPSS – 21 program using Chi – square test for dependency at significant level of 0.05.The results showed that the agricultural holdings were small and ranged between 1 – 10 feddans where the value of the calculated Chi was 414.634 and the critical value was 18.31 and the field crops were dependent on the rains which were not enough where the value of calculated Chi–square was 279.14 and the critical value was 5.991, also it was found that crops are always exposed to field and storage pests with a calculated Chi–square value of 13.560 and a critical value of 5.991, It is noted that the calculated Chi–square values are greater than their critical values, therefore, the hypothesis was fulfilled.It is recommended that agricultural technologies should be provided and infrastructures of water, health and education services have to be improved toreduce migration to towns to achieve balanced development in rural areas.

Keywords: Obstaclos, Developmet, Agriultral, North Kordofan, State Rural Areas.

تمهيد الدراسة:

يعاني الريف في الدول النامية من مشاكل كثيرة فمن سماته التخلف الزراعي وعدم وجود صناعة وعدم القدرة على الاستغلال الأمثللموارد والإمكانيات المتاحة بشكل يؤهل هذا القطاع الإنتاجي من المساهمة في رفع الدخل القومي وتطوير الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام.

ما زالت الأرياف في القرن الحادي والعشرين تعد محوراً أساسياً لتحقيق التنمية وتقليص الفقر فهي تلعب دوراً مهماً في اقتصاديات معظم الدول النامية، فللأرياف دوراً رئيسياً في بناء الاقتصاد القومي من خلال ما تسهم به فيالناتج المحلى الإجمالي.

إن الاهتمام بالأرياف وتطويرها يعد شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية الاقتصادية وللتخفيف من حدة الفقر، فهي تهدف إلى مد الإنسان بالمواد الغذائية وتوفر المواد الأولية سواء كانت نباتية أوحيوانية للقطاع الصناعي، ولكن تواجه الأرياف تحديات عدة تؤثر بلا شك على التنمية.

الأرياف أحد الجزئيات المهمة في منظومة الاقتصاد القومي لما تحققه من أمن غذائي وما تسهم به في دعم الدخل القومي لذلك لابد أن تلقى الاهتمام الوافي بوضع الخطط الهادفة لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بها، وزيادة الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي مع المحافظة على الموارد الطبيعية وتنميتها. إن فقراء العالم يعيشون في مناطق ريفية ويشتغل اغلبهم بالزراعة لذلك تبدومشكلة التخلف الاقتصادي في أرياف الدول النامية أكثر خطورة لذلك وجب دراسة جوانبها المختلفة وذلك من أجل تحديد إستراتجيات وأولويات للتنمية الريفية حتى يتم التخفيف من حدة الأوضاع المزرية التي يعيشها سكان دول العالم الثالث والذين يغلب عليهم الطابع الريفي.

التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات بأكملها والتي من بينها أن يتوافق نظام اقتصادي واجتماعي بأكمله مع رغبات واحتياجات الأفراد والجماعات المتحدة داخل ذلك النظام فينتقل بعيداً عن شروط الحياة والتي يرى بشكل واسع أنها غير مقبولة وغير مرضية اتجاه موقف أوشكل الحياة والذي يعد انهأفضل مادياً وروحياً في المدن.

مشكلة الدراسة

يعاني الريف في السودان من مشاكل كثيرة من بينها التخلف الزراعي وضعف البنيات التحتية للتعليم والصحة والمياه وعدم وجود صناعات بالإضافة لعدم القدرة على الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة في الريف، من هنا أتت مشكلة الدراسة، حيث تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

هل تعاني الزراعة في ريف ولاية شمال كردفان من مشاكل في الري والتخزين والتسويق؟

وتفرعت من سؤال المشكلة الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل الزراعة في ريف ولاية شمال كردفان تواجه مشاكل في الري والتخزين؟
2. هل الزراعة في ريف ولاية شمال كردفان تواجه مشاكل في التسويق، وتعاني من الآفات؟

أهميـة الدراسة

تستمد الدراسة أهميتها العلميةمن تناولها موضوعاً مهماً يتعلق بتنمية المجتمعات المحلية. من خلال دراسة وتحليل معوقات التنمية في القطاع الزراعي فيشمال كردفان والوقوف على الأسباب التي تعوق التنمية فيه ودور ذلك في إحداث التنمية الريفية، من خلالتطوير وإحداث التنمية الزراعية ورفع مستوى الخدمات الأساسية مما يساعد على استقرار الريفيين والحد من هجرتهم والتي تعوق التنمية الاقتصادية في الأرياف.

تأتي أهمية الدراسة العملية من أهمية ريف ولاية شمال كردفان في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي لسكان الولاية، بالإضافة للتعرف على الواقع الفعلي لمعوقات التنمية الاقتصادية في ريف ولاية شمال كردفان.

أهداف الدراسة

تمثل هدف الدراسة الرئيسي في الأتي:

دراسة وتحليل معوقات التنمية الاقتصادية في قطاع الزراعة في ريف ولاية شمال كردفان.

وتفرعت منه الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على معوقات القطاع الزراعي في ريف ولاية شمال كردفان.
2. العمل على تقديم إضافة جديدة من خلال البحث قد تسهم في التنمية الريفية بالسودان.

فرضيات الدراسة:

3. الزراعة في ريف ولاية شمال كردفان تواجه مشاكل في الري والتخزين.
4. الزراعة في ريف ولاية شمال كردفان تواجه مشاكل في التسويق، وتعاني من الآفات.

منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفيلوصف خصائص مفردات عيّنة الدراسة من خلال عمل جداول تكرارية تشمل التكرارات والنسب المئوية والرسوماتالبيانية،كما اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي لاختبار الفرضيات،يتكون مجتمع الدراسة من قرى ولاية شمال كردفان مجمعة في ثمانية محليات. ونظراً للتشابه الكبير بين قرى مجتمع الدراسة في الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبيعية، تم سحب عينة عشوائية بسيطة مكونة من 750 فرد من أفراد مجتمع الدراسة وزع عليها الاستبيان، وعينة عمديه مكونة من 135 شيخ من مشايخ قرى عينة الدراسة وزع عليها استمارة المقابلة الشخصية.اعتمدت الدراسة في جمع البيانات الأولية حول موضوع الدراسة على استبيان موجه للعينة العشوائية البسيطة واستمارة مقابلة شخصية موجهه للعينة العمديه.

مصادر جمع البيانات هي:

1. مصادر أولية: استبيان واستمارة مقابلة شخصية.
2. مصادر ثانوية: الكتب والمراجع والندوات والمؤتمرات وورش العمل،الدوريات المحلية والإقليمية والعالمية.

حدود الدراسة

حدود الدراسة المكانية: ولاية شمال كردفان – السودان.

حدود الدراسة الزمنية:2018م، فترة توزيع الاستبيان واستمارة المقابلة الشخصية.

الدراسات السابقة:

دراسة أزهري (2000م)

تمثلت مشكلة الدراسة في إشكالية التنمية الريفية في الدول الفقيرة من مقدمة أساسية تؤطر لهذه الإشكالية بوصفها محطة تفاعل بنائي لعوامل داخلية وأخرى خارجية، وتلخصت العوامل الخارجية فيما عرف بظاهرة "سياحة التنمية"، بينما تمثلت العوامل الداخلية في ظاهرة فخ الحرمان أوالفقر الريفي المتكامل، واختبرت الدراسة مجموعة من الفرضيات أهمها أن مبادرة القرى الصديقة للأطفال قد حققت إستراتيجيتها المتعلقة بتحسين أوضاع الأطفال والمرأة من خلال الخدمات التي تقدمها،

كواحدة من التجارب المهمة في مجال التنمية الريفية المتكاملة في السودان والتي يجب العمل على تكرارها وتوسيع نطاقها، وهدفت الدراسة لإلقاء الضوء على مبادرة القرى الصديقة للأطفال كأسلوب متبع للتنمية الريفية المتكاملة على مستوى القرية السودانية، وبحث مدى تحقيق هذه المبادرة لإستراتجيتها وأهدافها الخاصة المتعلقة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للأطفال والمرأة في المناطق المستهدفة، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج كان من أهمها، أن تجربة مبادرة القرى الصديقة للأطفال في السودان تؤكد على سلامة أسلوب التنمية القاعدية الذي يعتمد مبدأ المشاركة الشعبية الواسعة لفعاليات المجتمع من خلال ما يعرف بأسلوب التنمية من أسفل إلى أعلى.

خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات العامة والتوصيات القطاعية والتي يمكن أن تسهم في مجالات التطوير المنشودة وكان أهمها، التوصيات العامة، تقنين وضع لجان التنمية المنتشرة على مستوى القرى حماية لمواردها واستدامة الخدمات التي تقدمها، العمل على تكامل الجهود والتنسيق بين المبادرة والمشروعات الموجودة في نفس منطقة المبادرة لضمان تكاملية الأنشطة والخدمات المقدمة، توصيات قطاعية، ضرورة الاهتمام برصد واستعراض دور لجان التنمية على مستوى القرية وعرضه في تقارير وحدات المبادرة الدورية، تشجيع إستحداث موارد استثمارية لدعم أنشطة القرى الصديقة للأطفال، تحريك المجتمعات المحلية وتعريفها بحقوق الطفل عبر ورش العمل والندوات والحلقات التدريبية.

دراسة سهير (2004م)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن الأحوال في المجتمع الريفي السوداني متدهورة في بعض المناطق كنتاج طبيعي لتدهور الأوضاع الاقتصادية وعدم الاستقرار والكوارث.

وهدفت الدراسة إلى تقييم دور المنظمات الطوعية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في بعض المناطق الريفية في ولاية النيل الأبيض. واختبرت الدراسة عدد من الفرضيات أهمها، تحتاج

المجتمعات الريفية إلى دعم اقتصادي من أجل إحداث تغيير اجتماعي، المنظمات الطوعية عنصر فعال في إحداث التنمية الريفية، المنظمات الطوعية تهتم بالأسر الريفية من أجل النهوض بها. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها، أن منظمة بلان سودان لعبت دوراً كبيراً في تنمية منطقة قيلي سواء كان ذلك في مجال تنمية الخدمات الاجتماعية والاقتصادية. ففي مجال الخدمات اهتمت المنظمة بالتعليم حيث قامت بفتح مدارس جديدة وصيانة الموجودة أصلاً وتوفير الكتاب المدرسي أيضاً، كما قامت بدفع الرسوم الدراسية لكثير من الطلاب مما ساعد على استمرار طلاب تلك المنطقة على مواصلة دراستهم، كما قامت المنظمة أيضاً بفتح فصول محو الأمية ورياض الأطفال. أما في مجال الصحة فقد قامت المنظمة بتأهيل بعض أفراد تلك المنطقة من ممرضين وفنيين وزائرات صحيات كما قامت بتدريب عدد من الشباب في مجال الرعاية الصحية الأولية، أيضاً قامت المنظمة بفتح بعض المراكز الصحية وصيانة البعض الآخر كذلك قامت بتوفير الأدوية للأسر المحتاجة، أما في مجال الخدمات العامة قامت المنظمة بإنشاء عدد كبير من آبار المياه مما ساعد على توفير المياه الصالحة للشرب كذلك اهتمت بإنشاء عدد كبير من المراحيض في المدارس، وقامت بصيانة بعض المنازل للأسر الفقيرة.

أما في مجال التنمية الاقتصادية فقد اهتمت المنظمة بالزراعة حيث قامت بمنح الأسر التقاوي المحسنة مما أدى إلى زيادة الإنتاجية وتحسين نوعية المحاصيل وهذا دفع عدد من المزارعين إلى الاهتمام بتوسيع الرقعة الزراعية. وقد أوصت الدراسة بضرورة تبني ولاية النيل الأبيض بالتعاون مع منظمة بلان سودان بقيام مشاريع اقتصادية مدرة للدخل لتحسين مستوى المعيشة لسكان تلك القرى وأن تدعم وزارة الصحة بالولاية المراكز الصحية الموجودة في تلك القرى بالأطباء والأخصائيين والمعدات والأجهزة الطبية حتى تؤدي تلك المراكز دورها في أن تكون هنالك متابعة جادة ومستمرة لرعاية وإعادة تأهيل هذه المشروعات حتى لا تندثر بفعل الزمن أو الإهمال، وأوصت الدراسة أيضاً بأن تعمل إدارة التعليم بولاية النيل الأبيض على الاهتمام بالمعلم في مدارس الريف من حيث تأهيله ومتابعته ودفع رواتب المعلمين في ميعادها، وكذلك أوصت الدراسة بالاهتمام بصحة البيئة في قرى الولاية لمنع انتشار الأمراض الوبائية.

وتمثلت الأهداف العامة في دراسة دور التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية في السودان مع

دراسة عوض (2005م)

تناولت الدراسة دور التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية بدراسة مشروع النهود للائتمان التعاوني والوقوف على أثر التعاونيات الزراعية بمنطقة عمل المشروع على الأعضاء والمنطقة ومدى إسهامه في التنمية الريفية بمتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية فيما يتعلق بالدخل ومستوى المعيشة والخدمات الاجتماعية وتوفرها والتغيير الذي تم إحداثه في أنماط السلوك والعادات والتقاليد والوصول لمجتمع أكثر استقراراً وأكثر تنظيماً. فكان من الضرورة معرفة مدى إسهام هذه التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية ومتطلباتها، وتمثلت أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على النظام التعاوني وما يحمله من خصائص كوسيلة من وسائل التنمية الريفية، ودراسة دور التعاونيات الزراعية في إحداث التنمية الريفية، وهدفت الدراسة إلى أهداف عامة وخاصة أخذ مشروع النهود للائتمان التعاوني من 1988م إلى 1998م كحالة دراسية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، تأكد من أدبيات البحث أن النظام التعاوني احد الحلول المهمة لإحداث التنمية الريفية، تأكدت الدراسة من تركيز الجهود بالمشروع على تمويل العمليات الزراعية وضعف الاهتمام بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى التي تمكن التعاونيات الزراعية من تنمية مواردها وقدرتها لخدمة أعضائها والمنطقة، وقد أوصت الدراسة بضرورة انخراط التعاونيات الزراعية في البنيان التعاوني القائم حتى لا تكون جزر معزولة بما يمكنها من الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير سواء فيما يتعلق بالتسويق لمنتجاتها أوالتخزين والاستفادة من تكامل الجهود ومقدرات الحركة التعاونية في كافة الجوانب الخدمية والاستهلاكية وكذلك تبادل الخبرات والمعارف.

دراسة بلال(2007م)

تمثلت مشكلة الدراسة في أن مشروع الجزيرة يعتبر مساهم رئيسي في الدخل القومي إلا أن هذه المساهمة لا تتناسب مع نشاطات التنمية الريفية بولاية الجزيرة، مما انعكس سلباً على أداء المزارع والإنتاجية. وعليه طرحت الدراسة السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر مشروع الجزيرة على التنمية الريفية بالمنطقة؟، واختبرت الدراسة عدد من الفرضيات أهمها، هل التنمية الريفية لمشروع الجزيرة

هي تنمية شاملة لكل مناحي الحياة أم تنمية خاصة ببعض المناطق بالمشروع، ما مدى تجارب الإنسان الريفي مع التنمية الريفية من بعد اجتماعي واقتصادي. وتمثلت أهمية الدراسة في أن مشروع الجزيرة يمثل مصدر رئيسي للدخل القومي إلا أن حجم التنمية الريفية أقل من المطلوب. وتوصلت الدراسة بعد الاطلاع على بعض المشاكل والصعوبات التي واجهت مشروع الجزيرة في سبيل إحداث تنمية ريفية بالولاية انتهت الدراسة إلى أهم النتائج التالية، فرض الضرائب أثر سلباً على ضعف الإنتاجية وبالتالي ارتفاع التكاليف مما أثر على التنمية بولاية الجزيرة، أهمية نقل ونشر التقنيات الحديثة حتى تساعد في زيادة الإنتاجية خاصة في المجتمعات الريفية مثل منطقة مشروع الجزيرة، لابد من اختيار أهل الخبرة لإدارة المشروع بصرف النظر عن انتماءاتهم حتى يستفيد من كفاءتهم، أن من سلبيات عدم تطور مشروع الجزيرة تكمن في اعتماده على النمط التقليدي في الزراعة، خلال الأعوام من 1984م-1990م نجد أن العائد من القطن كان 599 جنيه وبعد سياسة التحرير كان حوالي 17% مما قلل الإنتاجية وبالتالي تأثر المزارع وولاية الجزيرة عامة. وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالإنسان لأنه' يمثل وسيلة التنمية وغايتها فلابد من الاهتمام به في إطار إحداث تنمية ريفية بصورة متوازنة لذا لابد من أن تراعى في جميع المشروعات وبرامج التنمية بالولاية المساواة في جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خاصة المتعلقة بالتنمية الريفية والبشرية، كما أوصت الدراسة بحل مشاكل المياه والري بجانب توفير التمويل اللازم حتى ينهض مشروع الجزيرة وبالتالي يساهم في عجلة التنمية ومن ثم الاقتصاد القومي، الاهتمام بكل مناطق ولاية الجزيرة خاصة الأجزاء التي في أخر المشروع حتى تحدث تنمية ريفية متوازنة بمنطقة المشروع

دور الزراعة في التنمية الريفية

تلعب الزراعة دور مركزي في عملية التنمية نظراً لان معظم الناس في الدول النامية يعملون في الزراعة. فإذا اهتم مخططون فعلاً برفاهية الناس فإن الطريقة الوحيدة التي يستطيعون بها رفع مستوى الرفاهية للغالبية العظمى من هؤلاء الناس هي عن طريق مساعدتهم في إنتاج الغذاء أو"المحاصيل النقدية" Cash crops أو عن طريق زيادة أسعار هذه المحاصيل. ولا تفيد جميع

زيادات الناتج الزراعي معظم سكان الريف. فإقامة المزارع كبيرة الحجم التي تستخدم الميكنة بين المزارعين الصغار قد تسيء لحالة هؤلاء السكان. ويكفي القول هنا بأن زيادة الناتج الزراعي ليست بالشرط الكافي لتحقيق زيادة في مستوى الرفاهية ولكنها شرط ضروري.

ينبغي على معظم الدول النامية الاعتماد على قطاعاتها الزراعية لإنتاج الغذاء الذي يستهلكه أبناء الشعب. وهناك استثناءات من هذه القاعدة فبحوزة الدول ذات الصادرات العظيمة والمعتمدة على قاعدة الموارد الطبيعية، مثل ماليزيا والمملكة العربية السعودية عملات أجنبية كافية لاستيراد معظم غذائها من الخارج. ولكن لا تستطيع معظم الدول النامية الاعتماد كثيراً على إيرادها من العملات الأجنبية لتغذية سكانها. وينبغي على المزارعين في الدول النامية الإنتاج بكميات تكفي لسد حاجاتهم بالإضافة إلى حاجة السكان في المناطق الحضرية. ويتطلب ارتفاع نسبة سكان الحضر ارتفاع إنتاجية المزارعين (مالكوم، 1995).

هنالك عوامل كثيرة أثرت تأثيراً مختلفاً على كلاً من المجتمع الريفي والمجتمع الحضري، بحيث أسفرت عن ذلك التباين الواضح في ثقافة كلاً منهما، وقد اختلف علماء المجتمع من حيث تحديد وتصنيف هذه العوامل التي من بينها المهنة، البيئة، وحجم المجتمع المحلي، وكثافة السكان وتجانس وتباين السكان، ونظام التميز الطبقي والانتقال الاجتماعي، ونظام العلاقات المتبادلة.

على أن مهنة الزراعة وخاصة في الدول النامية، يبدوأنها هي أهم العوامل التي يعتقد أن لها تأثيراً كبيراً في اكتساب الريف خواص مميزة، كما أن تأثير العوامل الأخرى يبدو انه نتيجة للارتباط الوثيق بين تلك العوامل والزراعة. فمهنة الزراعة ليست مجرد مهنة ولكنها أسلوب حياة حيث تأثر تأثيراً عميقاً على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمهتمين بها وتطبعهم بطابع خاص(محمد، 2010).

يعمل معظم سكان الريف في مهنة الزراعة، لذا في تعتبر المهنة الرئيسية لسكان المجتمع الريفي بينما في الحضر لا توجد نسبة كبيرة من الناس يعملون في مهنة واحدة، ولمهنة الزراعة أثر كبير على الحياة الريفية من حيث:

1. أدى تشابه المهنة إلى قوة الترابط بين إفراد المجتمع الريفي مما يساعد على قيام التعاون بينهم أكثر من إفراد الحضر.
2. التشابه في المهنة أدى إلى تشابه إفراد المجتمع الريفي إلى حد كبير وهذا أدى بدوره إلى صعوبة اكتسابهم خبرات أو أفكار جديدة وهذا ما يفسر عدم سرعة قبولهم للثقافات الجديدة وزيادة تمسكهم بالعادات والتقاليد.
3. عمل المزارع هو الحقل لذا فهو متصل مباشرةً بالبيئة الطبيعية، ونظراً لان عمله يعتبر روتيني ومرتبط بالتغيرات الحيوية فإنه كثيراً ما يتعرض لإضرار وخسائر نتيجة للظروف الجوية. إما مكان عمل العامل أو الموظف في المدينة فهو بعيد عن البيئة الطبيعية.
4. قيام المزارع بجميع عمليات الزراعة مما اكسبه معارف ومهارات عن المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية والآلات الزراعية وهذه المعارف والمهارات تفوق إي مهنة أخرى منفردة، لذلك يتصف سكان المجتمع الريفي بعدم التخصص بينما نجد التخصص وتقسيم العمل هي الصفة الغالبية بين سكان الحضر(عبد الله، 2005)

مميزات قطاع الزراعة

1. يستوعب نسبة كبيرة من الأطفال دون سن الخامسة عشرة.
2. يستوعب عدداً كبيراً من المسنين الذين جاوزا سن الإحالة على المعاش.
3. الكثافة السكانية ونسبة التزاحم على الأرض الزراعية.
4. برامج التوسع الأفقي في الزراعة(إدريس عزام وآخرون، 2010).

إستراتيجية للتنمية الزراعية والريفية: "بعض المتطلبات الأساسية"

إذا كان الهدف الرئيس للتنمية الزراعية والريفية في دول العالم الثالث هو التحسن التصاعدي بمستويات المعيشة في الريف، الذي يتحقق بداءةً من الزيادة في دخل المزارع الصغيرة والناتج والإنتاجية، يكون من الضروري أن نتعرف على المصادر الرئيسه للتقدم الزراعي، والشروط الأساسية الأزمة لتحقيق ذلك الهدف.

فيما يلي يمكن تقسيم المصادر إلى ما يلي:

أولاً: مصادر التقدم الزراعي صغيرة النطاق:

1. التغير التكنولوجي والابتكار.
2. السياسات الاقتصادية الحكومية الملائمة.
3. المؤسسات الاجتماعية الداعمة.

ثانياً: شروط التقدم الريفي العام:

1. تحديث الهياكل الزراعية للوفاء بالطلب المتزايد على الغذاء.
2. أنشأ نظام فعال للمساندة.
3. تغير البيئة الريفية من اجل تحسين مستويات المعيشة.

التنمية الريفية والبيئة

لمقابلة زيادة احتياجات الغذاء بسبب زيادة النمو السكاني في الدول الأقل نمواً، فإن تقدير إنتاج الطعام في الدول النامية سوف يتضاعف بحلول سنة2010م، وذلك بسبب الأرض في معظم مناطق العالم الثالث والتي تكون محملة بالسكان، ولمقابلة هذا الناتج يتطلب الأمر إحداث تغيرات سريعة في التوزيع، والاستخدام، وكمية المواد المتاحة في القطاع الزراعي. ولان المرأة تكون مشرفة على الموارد الريفية مثل الغابات والمياه في الريف وتساعد كثيراً في عرض العمل الزراعي، ويكون ذلك له أهمية أساسية في دمجها في برامج التنمية، بالإضافة إلى أن جهود تخفيف الفقر ينبغي أن تستهدف الوضع الاقتصادي للمرأة بوجه خاص، حتى يمكن تقليل اعتماد النساء على طرائق إنتاج غير قابلة للاستمرار، إن إمكانية زيادة المدخلات الزراعية لصغار المزارعين، مع تقديم وإعادة تقديم طرق متواصلة، ومستمرة للزراعة، سوف يساعد كل هذا في خلق بدائل أكثر جاذبية بدلاً من تلك التي تدم البيئة حالياً (ميشيل، 2009).

حجم الكثافة السكانية وأثرها على الحياة الريفية

تتميز القرى بأنها أصغر حجماً من المدن، كذلك نجد انه رغم ازدحام السكان بالقرى الريفية إلا أنها تعتبر اقل كثافة من المدينة (عدد السكان لكل كيلومتر مربع). هذا ولقلة الكثافة أثر كبير على الحياة الريفية يتضح فيما يلي:

1. قوة ومتانة العلاقات الإنسانية بين الإفراد وتقوم على أساس شخصي.
2. صغر حجم المؤسسات والمنظمات الاجتماعية وعدد المشتركين فيها وضعف إمكانياتها البشرية والمادية، فالمعروف انه كلما زادت كثافة السكان في منطقة من المناطق كل ما أمكن إلى حد كبير توفير بعض الإمكانات المادية والبشرية للمجتمع المحلي كالمدارس والمستشفيات والنور الكهربائي والمياه النقية.
3. سهولة معرفة الفرد لجميع إفراد المجتمع، لذا فإن الصفات الشخصية للفرد تلعب دوراً كبيراً في تحديد مركزه الاجتماعي، ومن هنا تظهر قيمة وأهمية الصفات الشخصية وأثرها على المركز الاجتماعي للفرد نظراً لتباعد الإفراد وعدم معرفتهم لبعض.

سيادة قوة الضبط الاجتماعي غير الرسمي الذي يعتمد على العرف والعادات والتقاليد، لان العلاقات بين إفراد المجتمع علاقات شخصية متينة فإذا حدث خلاف أو نزاع فإنه غالباً ما يتم الفصل فيه عن طريق كبار رجال القرية، إما في المدن نجد قوة الضبط الاجتماعي الرسمي هي السائدة، وذلك عن طريق القانون والشرطة والمحاكم.

مناقشة واختبار فرضيات الدراسة

أولاً: مناقشة فرضيات الدراسة

تتم مناقشة فرضيات الدراسة في هذا المبحث من خلال ثلاث أقسام، القسم الأول يتم فيه مناقشة أسئلة الاستبيان، أما القسم الثاني فيتم فيه مناقشة أسئلة استمارة المقابلة الشخصية، القسم الثالث اختبار فرضيات الدراسة.

القسم الأول: مناقشة أسئلة الاستبيان

جدول رقم (18)

ملكية الأرض الزراعية لأفراد العينة

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	488	%65.1
لا	262	%34.9
المجموع	**750**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (18) والشكل رقم (13) أعلاه يوضحان ملكية الأرض الزراعية بالنسبة لأفراد العينة حيث يتضح من الجدول أن488 شخص من أفراد العينة يمتلكون أرض زراعية بنسبة65.1% من عينة الدراسة، في حين أن262 شخص من أفراد العينة لا يمتلكون أرض زراعية بنسبة34.9% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أناغلب أفراد العينة يمتلكون أرض زراعية، مما يتفق مع طبيعة الريف.

جدول رقم (19)

مساحة الأرض الزراعية التي يمتلكها أفراد العينة

البيان	التكرار	النسبة%
من 1 إلى 10 فدان	174	%35.6
من 11 إلى 20 فدان	134	%27.4
من 21 إلى 30 فدان	62	%12.7
من 31 إلى 40 فدان	38	%7.8
من 41 إلى 50 فدان	24	%4.9
من 51 إلى 60 فدان	11	%2.2
من 61 إلى 70 فدان	4	% .8
من 71 إلى 80 فدان	8	%1.6
من 81 إلى 90 فدان	5	%1.0
من 91 إلى 100 فدان	7	%1.4
أكثرمن 100 فدان	21	%4.3
المجموع	**488**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (19) أعلاه يوضح كم تبلغ مساحة الأرض الزراعية للذين يملكون أراضي زراعية من أفراد العينة والذين يبلغ عددهم 488 شخص حيث جاءت ملكيتهم للأراضي الزراعية على النحو التالي: 174 شخص من أفراد العينة تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهم من 1إلى 10 فدان بنسبة35.6% من عينة الدراسة، و134 شخص من أفراد العينة تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهم من 11 إلى 20 فدان بنسبة27.4% من عينة الدراسة، و62 شخص من أفراد العينة تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهم من 21 إلى 30 فدان بنسبة12.7% من عينة الدراسة، و38 شخص من أفراد العينة تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهم من 31 إلى 40 فدان بنسبة7.8% من عينة الدراسة، و24 شخص من أفراد العينة تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهم من 41 إلى 50 فدان بنسبة4.9% من عينة الدراسة، و11 شخص من أفراد العينة

تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهم من 51 إلى 60 فدان بنسبة2.2% من عينة الدراسة، و4 أشخاص من أفراد العينة تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهم من 61 إلى 70 فدان بنسبة0.8% من عينة الدراسة، و8 أشخاص من أفراد العينة تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهما من 71 إلى 80 فدان بنسبة1.6% من عينة الدراسة، و5 أشخاص من أفراد العينة تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهم من 81 إلى 90 فدان بنسبة1% من عينة الدراسة، و7 أشخاص من أفراد العينة تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهم من 91 إلى 100 فدان بنسبة 1.4% من عينة الدراسة، و21 شخص من أفراد العينة تبلغ مساحة الأرض الزراعية لكل واحد منهم أكثر من 100 فدان بنسبة4.3% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن أكثر أفراد العينة الذين يملكون أرض زراعية تتراوح مساحة الأرض الزراعية التي يملكونها بين 1 إلى 10 فدان، ومن ذلك يتضح أن أكثر من نصف عينة الدراسة يملكون مساحات صغيرة، وهذا يتفق مع نمط الزراعة في الريف.

جدول رقم (20)

طرق ري الزراعة

البيان	التكرار	النسبة%
أمطار	456	%90.3
أبار	47	%9.3
حفائر	2	%.4
المجموع	**505**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (20) والشكل رقم (14) أعلاه يوضحان طرق ري الزراعة في قرى الدراسة حيث يتضح من الجدول أن456 شخص من أفراد العينة يعتمدون على الأمطار في ري الزراعة في مناطق عينة الدراسة بنسبة 90.3% من عينة الدراسة، بينما أشار إلى الآبار 47 شخص من أفراد العينة بنسبة 9.3% من عينة الدراسة، وشخصين أشار إلى الحفائر بنسبة 3.7% من عينة الدراسة، ومن خلال ما سبق نجد أن الأمطار هي أكثر طرق الري المستخدمة في الأرياف، وذلك لضعف الإمكانيات لاستخدام وسائل أكثر حداثة لري الزراعة.

جدول رقم (21)

كفاية مصادر المياه المتوفرة لري الزراعة في القرية

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	235	%46.5
لا	270	%53.5
المجموع	**505**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (21) والشكل رقم (15) أعلاه يوضحان مدى كفاية مصادر المياه المتوفرة لري الزراعة في القرية، ويتضح من الجدول أعلاه أن235 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن مصادر المياه تكفي لري الزراعة في القرية بنسبة46.5% من عينة الدراسة، في حين أن270 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن مصادر المياه لا تكفي لري الزراعة في القرية بنسبة53.5% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن مصادر المياه المتوفرة لا تكفي لري كل الأراضي الزراعية في مناطق عينة الدراسة.

جدول رقم (22)

تكلفة ري الزراعة

البيان	التكرار	النسبة%
عالية	170	%33.7
منخفضة	162	%32.1
متوسطة	173	%34.2
المجموع	**505**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (22) والشكل رقم (16) أعلاه يوضحان تكلفة ري الزراعة في القرية ويتضح من الجدول أن170 شخص من أفراد العينة أشاروا بأن تكلفة ري الزراعة في القرية تعتبر عالية بنسبة 33.7% من عينة الدراسة، و162 شخص من أفراد عينة الدراسة أجابوا بأن تكلفة ري الزراعة في القرية تعتبر منخفضة بنسبة32.1% من عينة الدراسة، في حين أن173 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن تكلفة ري الزراعة في القرية تعتبر متوسطة بنسبة 34.2% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن تكلفة ري الزراعة في مناطق عينة الدراسة متوسطة وذلك لاعتماد سكان القرى على الأمطار لري الزراعة في مناطق عينة الدراسة.

جدول رقم (23)

الهدف من الزراعة

البيان	التكرار	النسبة%
الاكتفاءالذاتي	401	%79.4
اقتصادي	87	%17.2
اجتماعي	11	%2.2
الاكتفاءالذاتي-اقتصادي	6	%1.2
المجموع	**505**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (23) والشكل رقم (17) أعلاه يوضح الهدف من الزراعة ويتضح من الجدول أعلاه أن401 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الهدف هوالاكتفاء الذاتي بنسبة 79.4% من عينة الدراسة، و87 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الهدف هو اقتصادي بنسبة 17.2% من عينة الدراسة، في حين أن11 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الهدف هو اجتماعي بنسبة2.2% من عينة الدراسة، و6أشخاص من أفراد العينة أجابوا بأن الهدف هو اقتصادي +الاكتفاء الذاتيبنسبة 1.2% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن الهدف من الزراعة في مناطق عينة الدراسة هو الاكتفاء الذاتي وهذا يتفق مع طبيعة الريف.

جدول رقم (24)

أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في مناطق عينة الدراسة

نوع المحصول	التكرار	النسبة
ذره	334	15.5
سمسم	471	21.8
فول سوداني	347	16.1
كركدي	224	10.4
دخن	328	15.2
بطيخ	208	9.6
ماريق	26	1.2
ويكة " بامية"	109	5.0
خضروات	74	3.4
لوبيا	38	1.8
المجموع	**2159**	**100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (24) أعلاه يوضح أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في قرى عينة الدراسة ويتضح من الجدول أعلاه أن334 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الذرة هو أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في القرية وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 15.5% من عينة الدراسة، و471 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن السمسم هو أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في القرية وهؤلاء تبلغ نسبتهم 21.8% من عينة الدراسة، و347 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الفول السوداني هو أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في القرية وهؤلاء تبلغ نسبتهم 16.1% من عينة الدراسة، و224 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الكركدي هو أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في القرية وهؤلاء تبلغ نسبتهم 10.4% من عينة الدراسة، و328 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الدخن هو أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في القرية وهؤلاء تبلغ نسبتهم 15.2% من عينة الدراسة، و208 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن البطيخ هو أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في القرية وهؤلاء تبلغ نسبتهم 9.6% من عينة الدراسة، و26 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الماريق هو أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في القرية وهؤلاء تبلغ نسبتهم 1.2% من عينة الدراسة، و109 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الويكة (البامية) هي أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في القرية وهؤلاء تبلغ نسبتهم 5% من عينة الدراسة، و74 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الخضروات هي أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في القرية وهؤلاء تبلغ نسبتهم 3.4% من عينة الدراسة، و38 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن اللوبيا هي أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في القرية وهؤلاء تبلغ نسبتهم 1.8% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في مناطق عينة الدراسة هي السمسم يليه الذرة ثم الدخن، الكركدي.

جدول رقم (25)

هل يتم تخزين المحاصيل لفترة قبل نقلها للسوق

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	512	%68.3
لا	238	%31.7
المجموع	**750**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (25) والشكل رقم (18) أعلاه يوضحان ما إذا كأن يتم تخزين المحاصيل لفترة قبل نقلها للسوق ويتضح من الجدول أن512 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن المحاصيل الراعية يتم تخزينها لفترة قبل نقلها

للسوق بنسبة 68.3% من عينة الدراسة، في حين أن238 شخص من أفراد العينة أجابوا بأنه لا يتم تخزين المحاصيل الزراعيةبنسبة 31.7% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أنجزء كبير من المحاصيل الزراعية في مناطق عينة الدراسة يتم تخزينها لفترة قبل نقلها للسوق.

جدول رقم (26)

طريقة تخزين المحاصيل الزراعية

البيان	التكرار	النسبة%
تخزينتقليدي	485	%94.7
تخزينحديث	27	%5.3
المجموع	**512**	**%100**

المصدر: إعداد ا **الباحثين** من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (26) والشكل رقم (19) أعلاه يوضحان الطرق التي يتم بها تخزين المحاصيل الزراعية قبل نقلها للسوق ويتضح من الجدول رقم (25) أعلاه أن عدد أفراد العينة الذين أجابوا بأنه يتم تخزين المحاصيل الزراعية قبل نقلها للسوق يبلغ 512 شخص من أفراد عينة الدراسة عليه وبالنظر إلى الجدول رقم (26) نجد أن485 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الطرق التي يتم بها تخزين المحاصيل قبل نقلها للسوق هي طرق تخزين تقليدية بنسبة 94.7% من عينة الدراسة، في حين أن27 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الطرق التي يتم بها تخزين المحاصيل قبل نقلها للسوق هي طرق تخزين حديثة بنسبة5.3% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن المحاصيل الزراعية في مناطق عينة الدراسة التي يتم تخزينها لفترة قبل نقلها للسوق يتم تخزينها من خلال طرق تخزين تقليدية.

جدول رقم (27)

المناخ أحد المشاكل التي تعاني منها عند تخزين المحاصيل

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	329	%64.3
لا	183	%35.7
المجموع	**512**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (27) والشكل رقم (20) أعلاه يوضحان هل المناخ يعتبر من المشاكل التي تعاني منها عند تخزين المحاصيل الراعية أم لا ويتضح من الجدول أن329 شخص من أفراد العينة أجابوا بنعم إي أنه من المشاكل التي يعانى منها عند تخزين المحاصيل الزراعية المناخ وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 64.3% من عينة الدراسة المعنية، في حين أن183 شخص من أفراد العينة أجابوا بلا إي أن المناخ لا يعتبر من المشاكل التي يعانى منها عند تخزين المحاصيل الزراعية وتبلغ نسبة الذين أجابوا بلا 35.7% من عينة الدراسة المعنية، من خلال ما سبق يتضح أن أكثر مناطق عينة الدراسة تعاني من مشكلة المناخ عند تخزين المحاصيل الزراعية قبل نقلها للسوق.

جدول رقم (28)

الحريق أحد المشاكل التي تعاني منها عند تخزين المحاصيل

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	307	60.0
لا	205	40.0
المجموع	**512**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (28) والشكل رقم (21) أعلاه يوضحان هل الحريق يعتبر من المشاكل التي تعاني منها عند تخزين المحاصيل ويتضح من الجدول أن307 شخص من أفراد العينة أجابوا بنعم بنسبة 60% من عينة الدراسة، في حين أن205 شخص من أفراد أجابوا بلا بنسبة 40% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن أكثر مناطق عينة الدراسة تعاني من مشكلة الحريق عند تخزين المحاصيل الزراعية قبل نقلها للسوق.

جدول رقم (29)

الآفات أحد المشاكل التي تعاني منها عند تخزين المحاصيل

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	390	%76.2
لا	122	%23.8
المجموع	**512**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (29) والشكل رقم (22) أعلاه يوضحان هل الآفات تعتبر من المشاكل التي تعاني منها عند تخزين المحاصيل ويتضح من الجدول أن390 شخص من أفراد العينة أجابوا بنعم بنسبة 76.2% من عينة

الدراسة، في حين أن122 شخص من أفراد العينة أجابوا بلا بنسبة 23.8% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن 76%من عينة الدراسة تعاني من مشكلة الآفات عند تخزين المحاصيل الزراعية قبل نقلها للسوق.

جدول رقم (30)

تكلفةالتخزين أحدالمشاكل التي تعاني منها عند تخزين المحاصيل

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	282	%55.1
لا	230	%44.9
المجموع	**512**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (30) والشكل رقم (23) أعلاه يوضحان هل تكلفة التخزين تعتبر من المشاكل التي تعاني منها عند تخزين المحاصيل ويتضح من الجدول أن282 شخص من أفراد العينة أجابوا بنعم بنسبة 55.1% من عينة الدراسة، في حين أن230 شخص من أفراد العينة أجابوا بلا بنسبة 44.9% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن أكثر مناطق عينة الدراسة تعاني من تكلفة التخزين عند تخزين المحاصيل الزراعية قبل نقلها للسوق.

جدول رقم (31)

أكثر المشاكل التي تواجه عملية تخزين المحاصيل في مناطق عينة الدراسة

المشاكل	التكرارات	النسبة%
الآفات	390	%30
المناخ	329	%25
الحريق	307	%23
تكلفة التخزين	282	%22
المجموع	**1308**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

منالجدول رقم (31) والشكل رقم (24) أعلاه يوضحانأنالآفات من أكثر المشاكل التي تواجه عملية تخزين المحاصيل قبل نقلها للسوق في مناطق عينة الدراسة حيث يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 30% من أفراد عينة الدراسة أشاروا إلى ذلك، ويلي الآفات من حيث التأثير على عملية تخزين المحاصيل المناخ حيث يعتبر المناخ بعد الآفات من أكثر المشاكل التي تواجه عملية تخزين المحاصيل في مناطق عينة الدراسة ويتضح ذلك من الجدول أعلاه حيث نجد أن نسبة 25% من أفراد عينة الدراسة أشاروا إلى ذلك.

جدول رقم (32)

أقرب سوق لتسويق المحاصيل الزراعية

البيان	التكرار	النسبة%
اقلمن 10 كيلومتر	399	**%53.2**
من 11 إلى 20 كيلومتر	185	**%24.7**
من 21 إلى 30 كيلومتر	45	**%6.0**
من 31 إلى 40 كيلومتر	45	**%6.0**
من 41 إلى 50 كيلومتر	45	**%6.0**
أكثرمن 50 كيلومتر	31	**%4.1**
المجموع	**750**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (32) والشكل رقم (25) أعلاه يوضحان كم يبعد أقرب سوق لتسويق المحاصيل الزراعية من القرية ويتضح من الجدول أعلاه أن399 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن أقرب سوق يبعد أقل من 10 كيلومتر من القرية بنسبة 53.2% من عينة الدراسة، و185 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن أقرب سوق يبعد من 11 إلى 20 كيلومتر من القرية بنسبة 24.7% من عينة الدراسة، و45 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن أقرب سوق يبعد من 21 إلى 30 كيلومتر من القرية بنسبة 6% من عينة الدراسة، و45 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن أقرب يبعد من 31 إلى 40 كيلومتر من القرية بنسبة 6% من عينة الدراسة، و45 شخص من أفراد العينة ايضاً أجابوا بأن أقرب سوق يبعد من 41 إلى 50 كيلومتر من القرية بنسبة 6% من عينة الدراسة، في حين أن31 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن أقرب سوق أكثر من 50 كيلومتر من القرية بنسبة 4.1% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن أكثر مناطق عينة الدراسة يبعد عنها أقرب سوق لتسويق المحاصيل الزراعية أقل من 10 كيلومتر.

جدول رقم (33)

الطيور من الآفات التي تتعرض لها الزراعة

البيان	**التكرار**	**النسبة %**
نعم	398	%78.8
لا	107	%21.2
المجموع	**505**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (33) والشكل رقم (26) أعلاه يوضحان هل الطيور تعتبر من الآفات التي تتعرض لها الزراعة في القرية ويتضح من الجدول أن398 شخص من أفراد العينة أجابوا بنعم بنسبة 78.8% من عينة الدراسة، في حين أن107 شخص من أفراد العينة أجابوا بلا بنسبة 21.2% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن أكثر مناطق عينة الدراسة تعاني فيها الزراعة من الطيور.

جدول رقم (34)

الحشرات من الآفات التي تتعرض لها الزراعة

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	422	%83.6
لا	83	%16.4
المجموع	**505**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (34) والشكل رقم (27) أعلاه يوضحان هل الحشرات تعتبر من الآفات التي تتعرض لها الزراعة في القرية ويتضح من الجدول أن422 شخص من أفراد العينة أجابوا بنعم بنسبة 83.6% من عينة الدراسة، في حين أن83 شخص من أفراد العينة أجابوا بلا بنسبة الذين أجابوا بلا 16.4% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن أكثر مناطق عينة الدراسة تعاني فيها الزراعة من الحشرات.

جدول رقم (35)

الحشائش من الآفات التي تتعرض لها الزراعة

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	361	%71.5
لا	144	%28.5
المجموع	**505**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (35) والشكل رقم (28) أعلاه يوضحان هل الحشائش تعتبر من الآفات التي تتعرض لها الزراعة في القرية ويتضح من الجدول أن361 شخص من أفراد العينة أجابوا بنعم بنسبة 71.5% من عينة الدراسة، في حين أن144 شخص من أفراد العينة أجابوا بلا بنسبة 28.5% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن أكثر مناطق عينة الدراسة تعاني فيها الزراعة من الحشائش.

جدول رقم (36)

أكثر الآفات التي تتعرض لها الزراعة في مناطق عينة الدراسة

الآفات	التكرارات	النسبة%
الطيور	398	%33.7
الحشرات	422	%35.7
الحشائش	361	%30.6
المجموع	**1181**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

من الجدول رقم (36) والشكل رقم (29) أعلاه يتضح أنالحشرات من أكثر الآفات التي تتعرض لها الزراعة في مناطق عينة الدراسة حيث يتضح من الجدول أعلاه أن نسبة 35.7% من أفراد عينة الدراسة أشاروا إلى ذلك، ويلي الحشرات من حيث التأثير على الزراعة الطيور حيث تعتبر الطيور من أكثر الآفات التي تتعرض لها الزراعة بعد الحشرات في مناطق عينة الدراسة ويتضح ذلك من الجدول أعلاه حيث نجد أن نسبة 33.7% من أفراد عينة الدراسة أشاروا إلى ذلك.

جدول رقم (37)

الجهات التي تدعم المزارعين

البيان	التكرار	النسبة%
جهات حكومية	249	%33.2
منظمات	73	%9.7
تمويل أهلي	304	%40.5
أخرى	117	%15.6
جهات حكومية-تمويل أهلي	6	%0.8
جهات حكومية-منظمات-تمويل أهلي	1	%0.1
المجموع	**750**	**%100**

المصدر : إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (37) والشكل رقم (30) أعلاه يوضحان الجهات التي تدعم المزارعين في القرية ويتضح من الجدول أن249 شخص من أفراد العينة أشاروا إلى الجهات الحكومية بنسبة 33.2% من عينة الدراسة، في حين أن73 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الجهات التي تدعم المزارعين في القرية هي منظمات وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 9.7% من عينة الدراسة، و304 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن المزارعين في القرية يتم

دعمهم من خلال التمويل الأهلي وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 40.5% من عينة الدراسة، و117 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن الجهات التي تدعم المزارعين في القرية هي جهات أخرى غير التي أوردها الباحث في الاستبيان وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 15.6% من عينة الدراسة، و6أشخاص من أفراد العينة أجابوا بأن المزارعين في القرية يتم دعمهم من خلال جهات حكومية والتمويل الأهلي وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 0.8% من عينة الدراسة، وشخص من أفراد العينة أجاب بأن المزارعين في القرية يتم دعمهم من خلال جهات حكومية ومنظماتوالتمويل الأهلي وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 0.1% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن المزارعين في مناطق عينة الدراسة يتم دعمهم من خلال التمويل الأهلي يليه تمويل الجهات الحكومية.

جدول رقم (38)

طرق دعم المزارعين

البيان	التكرار	النسبة%
المال	223	%29.7
الأسمدة	194	%25.9
البذور	262	%34.9
أخرى	57	%7.6
المال-الأسمدة-البذور	5	%0.7
الأسمدة -البذور	9	%1.2
المجموع	**750**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (38) والشكل رقم (31) أعلاه يوضحان كيف يتم دعم المزارعين في القرية ويتضح من الجدول أن223 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن المزارعين في القرية يتم دعمهم عن طريق المال بنسبة 29.7% من عينة الدراسة، في حين أن194 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن المزارعين في القرية يتم دعمهم عن طريقالأسمدة بنسبة 25.9% من عينة الدراسة، و262 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن المزارعين في القرية يتم دعمهم عن طريق البذور وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 34.9% من عينة الدراسة، في حين أن57 شخص من أفراد العينة أجابوا بأن المزارعين في القرية يتم دعمهم عن طريق أشياء أخرى غير التي ذكرها الباحث في الاستبيان وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 7.6% من عينة الدراسة، و5أشخاص من أفراد العينة أجابوا بأن المزارعين في القرية يتم دعمهم عن طريق المال الأسمدةوالبذور وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 0.7% من عينة الدراسة، و9أشخاص من أفراد العينة أجابوا بأن المزارعين في القرية يتم دعمهم عن طريق الأسمدة والبذور

وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 1.2% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن المزارعين في مناطق عينة الدراسة يتم دعمهم في الغالب بالبذور.

جدول رقم (39)

هل يتم تمويل المزارعين في القرية

البيان	التكرار	النسبة%
نعم	307	%40.9
لا	443	%59.1
المجموع	**750**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (39) والشكل رقم (32) أعلاه يوضحان هل يتم تمويل المزارعين في القرية ويتضح من الجدول أن307 شخص من أفراد العينة أجابوا بنعم بنسبة 40.9% من عينة الدراسة، في حين أن443 شخص من أفراد العينة أجابوا بلا بنسبة 59.1% من عينة الدراسة، من خلال ما سبق يتضح أن 40.9% من المزارعين في مناطق عينة الدراسة لا يتم تمويلهم.

جدول رقم (40)

الجهات التي تمول المزارعين

البيان	التكرار	النسبة%
البنكالزراعي	138	%45
الإدارةالأهلية	90	%29.3
المنظمات	37	%12
أخرى	36	%11.7
البنكالزراعي-المنظمات	6	%2
المجموع	**307**	**%100**

المصدر: إعداد الباحثين من بيانات الدراسة الميدانية 2018م

الجدول رقم (40) والشكل رقم (33) أعلاه يوضحان إذا كأن يتم تمويل المزارعين في القرية ما هي الجهات التي تمول المزارعين حيث يتضح من الجدول رقم (39) أعلاه أن الذين أجابوا من أفراد العينة بأنه يتم تمويل المزارعين في القرية يبلغ عددهم 307 شخص عليه وبالنظر إلى الجدول رقم (40) نجد أن138 شخص من أفراد العينة المعنية أجابوا بأن الجهة التي تمول المزارعين في القرية هي البنك الزراعي وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 45% من عينة الدراسة المعنية، في حين أن90 شخص من أفراد العينة المعنية أجابوا بأن الجهة التي تمول المزارعين في القرية هي الإدارة الأهلية وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 29.3% من عينة الدراسة المعنية،

و37 شخص من أفراد العينة المعنية أجابوا بأن الجهة التي تمول المزارعين في القرية هي المنظمات وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 12% من عينة الدراسة المعنية، في حين أن36 شخص من أفراد العينة المعنية أجابوا بأن الجهات التي تمول المزارعين في القرية هي جهات أخرى غير التي أوردها الباحث في الاستبيان وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 11.7% من عينة الدراسة المعنية، و6أشخاص من أفراد العينة المعنية أجابوا بأن الجهة التي تمول المزارعين في القرية هي البنك الزراعي + المنظمات وتبلغ نسبة الذين أجابوا بهذا 2% من عينة الدراسة المعنية، من خلال ما سبق يتضح أن أكثر الجهات التي تمول المزارعين في مناطق عينة الدراسة هي البنك الزراعي.

النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

من واقع بيانات الدراسة وبعد مناقشة وتحليل الفرضيات توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1. 90.3% من الأراضي الزراعية في ريف ولاية شمال كردفان يتم ريها عن طريق الأمطار، 9.7% يتم ريها عن طريق أبار.
2. 53.5% من الأراضي الزراعية في ريف ولاية شمال كردفان، لا تكفي مصادر الري المتوفرة لريها.
3. 79.4% من المحاصيل الزراعية التي يتم زراعتها في ريف ولاية شمال كردفان يتم زراعتها بهدف الاكتفاء الذاتي، 20.6% يتم زراعتها لأهداف اقتصادية.
4. أكثر أنواع المحاصيل التي تتم زراعتها في ريف ولاية شمال كردفان هي: سمسم بنسبة 21.8%، فول سوداني بنسبة 16.1%، ذره بنسبة 15.5%، دخن بنسبة 15.2%، كركدي بنسبة 10.4%، بطيخ بنسبة 9.6%، بامية "ويكة" بنسبة 5%، خضروات بنسبة، 3.4%، لوبيا بنسبة 3%.
5. 68.3% من المحاصيل الزراعية في ريف ولاية شمال كردفان يتم تخزينها لفترة زمنية بعد الحصاد، 31.7% من المحاصيل يتم نقلها للسوق مباشرة بعد الحصاد.

6. 94.7% من المحاصيل الزراعية التي يتم تخزينها في ريف ولاية شمال كردفان يتم تخزينها باستخدام طرق تخزين تقليدية، 5.3% يتم تخزينها باستخدام طرق تخزين حديثة.
7. أكثر المشاكل التي تواجه عملية تخزين المحاصيل في ريف ولاية شمال كردفان تتمثل في الآفات بنسبة 30%، المناخ بنسبة 25%، الحريق بنسبة 23%، تكلفة التخزين بنسبة 22%.
8. أكثر الآفات التي تتعرض لها الزراعة في ريف ولاية شمال كردفان تتمثل في الحشرات بنسبة 35.7%، الطيور بنسبة 33.7%، الحشائش بنسبة 30.6%.
9. أكثر الطرق التي يتم بها دعم المزارعين في ريف ولاية شمال كردفان هي: عن طريق البذور بنسبة 42.5%، عن طريق المال بنسبة 31.6%، عن طريق الأسمدة بنسبة 25.9%.
10. 40.9% من المزارعين في ريف ولاية شمال كردفان لا يتم تمويلهم، 59.1% من المزارعين يتم تمويلهم.
11. الجهات التي تمويل المزارعين في ريف ولاية شمال كردفان هي: البنك الزراعي بنسبة 56.7%، الإدارة الأهلية بنسبة 29.3%، المنظمات بنسبة 14%.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج أعلاه فقد أوصت الدراسة بالآتي:

1. الاهتمام بالقطاع الزراعي في ولاية شمال كردفان من خلال وضع خطط تنموية للقطاع الزراعي بريف الولاية.
2. توفير التمويل اللازم والميسر للقطاع الزراعي في ولاية شمال كردفان.
3. تحسين طرق تخزين المحاصيل الزراعية لزيادة العائد منها.
4. محاربة الأفات والحشرات أثناء الموسم وبعد الحصاد

قائمة المراجع والمصادر

أولاً:القران الكريم

ثانياً:المراجع العربية

1. إدريس عزام وآخرون، المجتمع الريفي والحضري والبدوي، دار المعارف، القاهرة، 2010م.
2. عبد الله التوم عبد الله، أساسيات التنمية الريفية، مطبعة الحرية، امدرمان، 2005م.
3. مالكوم جبلز وآخرون، اقتصاديات التنمية، ترجمة طه عبدالله منصور وعبدالعظيم محمد مصطفي، دار المريخ للنشر، الرياض، 1995م.
4. محمد ألبنا، التنمية والتخطيط الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، مكتبة زهراء الشرق القاهرة، ب د.
5. محمد إبراهيم العزبي، المجتمع الريفي تحت المجهر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2010م.
6. ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب محمود حسن حسني ومحمود حامد عبدالرازق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2009م.

ثالثاً: المراجع الأنجليزية

1- police the contribution of Ethnology, In: Current Anthrop apology, G (1987).

2- Chahambers, Rural Development, putting The Last First, London inc, London, R (1987).

3- Eugene pusic, social welfare and social Development Institute of social studies.

4- Lele, The Design Of Rural Development, Lessons From Africa, world Bank, London, LL.(1975).

5- Long Introduction to the sociology of rural (Development Tavistock publication. London. N (1977).

6- Max siporin, Introduction to social work practice.

7- Mehta, Rural Development policies and programs, Sociological Perspective, Sage Publication, London, s, r (1984).

8- S. k. kinlu Kak. Social planning and community. Organization community development in Encyclopedia of social work. (N.Y.NASW.1971).

9- T. Hophouse, social Development the nature and conditions.

10- Todaro, Economic Development In The Third World, Longman Inc, 95, Church Street, White Plains, New York, m. (1985).

11- Webster, W. New collegiate Dictionary.

12- Wolf, on peasants Bebelions", In: International social science, E(1969).

13- World Bank Health sector policy paper (1stedmwachingtonm D. Cm March 1975).

رابعاً: الأوراق العلمية والمقالات:

1. حيدر إبراهيم, إستراتيجية التنمية الريفية في الدول العربية, دراسة منشورة ضمن أعمال ندوة تنمية المرأة الريفية في الوطن العربي, الإمارات, 2008م.

2. عائشة الكارب، المرأة والتنمية، ورقة قدمت في المنتدى الفكري لقضايا المرأة، مركز الجندر للدراسات والبحوث بالتعاون مع منظمة فريدرشايبرت الألمانية، الخرطوم، السودان، 1998م.

خامساً: التقارير والدوريات والمنشورات

1. تقرير البنك الدولي، 1975م.
2. تقرير اليونسكو، باريس، مارس، 2009م.
3. تقرير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 1990م
4. منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، إعداد مجموعة من الخبراء، التنمية الريفية والمحلية وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر،بريد الحرية، القاهرة، 2008م.

سادساً: الرسائل العلمية

1. أزهري إدريس بخيت،التنمية الريفية المتكاملة، بحث ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، 2000م.
2. الأمين بلال مختار، أثر مشروع الجزيرة على التنمية الريفية بولاية الجزيرة، بحث ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، 2007م.
3. إيناس مهدي احمد، دور المرأة في التنمية الريفية، بحث ماجستير غير منشور، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة الخرطوم، 2004م.
4. سهير رحمة الله الطاهر محمد،دور المنظمات الطوعية في التنمية الريفية، بحث ماجستير غير منشور، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، 2004م.
5. عوض محمد علي خيري، دور التعاونيات الزراعية في التنمية الريفية في السودان، بحث ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، 2005م.
6. محمد احمد بخيت دخري، معوقات التنمية الاقتصادية في السودان، بحث دكتوراه غير منشور، جامعة أمدرمان الإسلامية، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد، 2008م.